الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

الحمدلله رب العالمين و العاقبة للمتقين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

فقد خلق الله الخلق وجعلهم أمما وشعوبا، وأرسل إلى كل أمة نبيا ورسولا ليبلغ أمته رسالة ربه ويبين لهم طريق الحق والهداية، فيسلكوه ويبين لهم طريق الضلالة والغواية فيجتنبوه. وجعل خاتم هؤلاء الأنبياء والرسل، سيد المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أرسله إلى الناس كافة، كما قال تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]، وجعل دينه الذي أرسل به ناسخا لجميع الديانات والرسالات السابقة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[2].

ولكن يبقى هذا الدين ناسخًا لما قبله؛ فإنه لا بد أن يكون محفوظًا ومصونًا من التحريف والتبديل؛ فلهذا وعد الله –سبحانه وتعالى– وتعهد بحفظه وصونه، فقال تعالى:

[1] سورة سباء: ٢٨

[2] سورة آل عمران: ٨٥

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٣]. ويشمل هذا الوعد العظيم القرآن الكريم؛ الذي أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم هداية للناس، وإخراجا لهم من الظلمات إلى النور .كما أنه يشمل السنة النبوية المطهرة التي تعد المصدر من مصادر التشريع حيث جعلها الله مبينة للقرآن، وشارحة وموضحة لمراده، ومفصلة لما أجمل من أحكامه، كما قال تعالى:﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٤] ، فهي محفوظة –في الجملة– بحفظه لأنها من الذكر.

وتحقيقا لهذا الوعد الكريم، نجد أن الله جل وعلا قيَّد لهذه السنة أئمة وعلماء أكفاء مخلصين؛ أمدهم بوافر العقل، وفرط الحفظ والذكاء، وسعة العلم والمعرفة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاهتموا بها أشد اهتمام واعتنوا بخدمتها أكمل عناية، وأفنوا أعمارهم في جمعها، وحفظه، وتدوينها في تصانيف متنوعة. وقد تنوعت أساليب هؤلاء العلماء في تصانيفه؛ فمنهم من صنف على مسانيد الصحابة، ومنهم من صنف على الكتب والأبواب الفقهية، ومنهم من صنف على المعاجم والمشيخات، ومنهم من نسج على منوال الصحيحين في تخريج الأحاديث الصحيحة.

ومن تلك المصنفات التي نهجت على منهج الصحيحين وهو كتاب المستدرك على الصحيحين الذي ألفه أبو عبد الله الحاكم، وقد جمع فيه الأحاديث التي اعتقد أنها صحيحة وعلى شرط الشيخين (البخاري ومسلم) أو على شرط أحدهما، ولم يروها الشيخان (البخاري ومسلم) في صحيحيهما، وقد رتب الحاكم كتابه هذا على أبواب الدين إلا أنه قد نسب إلى التساهل في الحكم على الأحاديث بالصحة على شرط الشيخين أو أحدهما، أو بالصحة فقط وليست كذلك.

---

[٣] سورة الحجر: ٩

[٤] سورة النحل: ٤٤

قال ابن الصلاح: (وهو أي الحاكم – متساهل في التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه.[٥]

وقال أبو سعد الماليني: طالعت كتاب "المستدرك" على الشيخين الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما[٦]. وقال الذهبي –تعليقاً على كلام الماليني–: «هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في "المستدرك" شيءٌ كثير على شرطهما، وشيءٌ كثيرٌ على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها عللٌ خفية مؤثرةٌ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيِّد وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب كنت قد أفردت منها جزءاً، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوزه عملاً وتحريرا[٧].

---

[٥] ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن " مقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث " ، تحقيق : نور الدين عتر [سوريا : دار الفكر ١٤٠٦ هـ] (٢٢)

[٦] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي "سير أعلام النبلاء" [مؤسسة الرسالة: بيروت] الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ١٧/١٧٥

[٧] المصدر السابق

ولما كان الإمام الحاكم رحمه الله متساهلا في التصحيح، وقد أودع فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، وأحاديث وهم فيها أنها على شرط الشيخين، أو أحدهما وليست كذلك، وكتابه لا يستغنى عنه طلاب العلم حيث أن كتاب "المستدرك على الصحيحين" اشتمل على الألوف من الأحاديث النبوية، والإمام الحاكم رحمه الله ربما يمد النفس في ذكر بعض طرق بعض الأحاديث.

ولأهمية هذا الكتاب العظيم "المستدرك على الصحيحين" ومكانته بين كتب الحديث فأحببت أن يكون موضوع بحثي لنيل الدرجة الجامعية تخريج هذه الأحاديث من كتاب "المستدرك على الصحيحين"، وكان عنوان بحثي :تخريج خمسة أحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من كتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (٨٤٢-٨٤٧). و فيه خمسة أحاديث وهي:

١- حديث رقم ٨٤٢ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، قَالَ: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ، وَلْيَدْنُ مِنْهَا، لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ**

٢- حديث رقم ٨٤٣ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَلِّي فِي شَعَرِنَا وَلُحُفِنَا . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: شَكَّ أَبِي**

٣- حديث رقم ٨٤٤ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، **عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُجْزِئُ مِنَ السُّتْرَةِ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ، وَلَوْ بِدَقَّةِ شَعْرَةٍ**

٤- حديث رقم ٨٤٥-٨٤٦ حَرْمَلَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، **قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَسْتُرْ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ، وَلَوْ بِسَهْمٍ**

٥- حديث رقم ٨٤٧ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، **عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: الْأَبْعَدُ فَالْأَبْعَدُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَعْظَمُ أَجْرًا**

الفصل الثاني : تحديد المسائل

بناء على ما ذكرت الباحثة في خلفية البحث فيكون تحديد المسائل وهي:

١. من خرج خمسة الأحاديث رقم (٨٤٢-٨٤٧) من كتاب الإمامة والصلاة الجماعة من كتاب المستدرك للحاكم؟
٢. ما درجات تلك الأحاديث من حيث القبول والرد؟
٣. هل وقع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث؟

الفصل الثالث : أهداف البحث

من خلال ما ذكرت الباحثة في تحديد المسائل فتكون أهداف البحث وهي:

١. معرفة من خرج خمسة الأحاديث رقم (٨٤٢-٨٤٧) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من كتاب " المستدرك على الصحيحين " للحاكم
٢. معرفة درجات تلك الأحاديث
٣. معرفة وقوع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث

الفصل الرابع : الدراسات السابقة

قد وقفت فيما يتعلق بهذ الموضوع على بحث عدة وهو بعنوان "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسةً وتحقيقاً"، وهو مشروع رسالة علمية في جامعة أم القرى، قد خص هذا البحث بإبراز جانب التحقيق لكتاب المستدرك مع دراسة حديثية مختصرة ولم يقصد تخريج الحديث تخريجًا موسعًا، فطبيعة المشروع تحقيق مع تناول شيئ يسير من دراسة إسناد الحديث، وأما بحثي فتخريج الحديث من كتاب المستدرك تخريجاً موسعاً باستيعاب طرق الحديث، وشواهده.

وبعد مطالعة الكتب والبحوث الحديثية المتعلقة بهذا الموضوع لم تجد الباحثة البحث بعنوان "تخريج أحاديث المستدرك رقم (٨٤٢-٨٤٧) لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة ، فلذلك تقوم الباحثة بتخريج تلك الأحاديث بإذن الله تعالى.

الفصل الخامس : الإطار النظري

للوصول إلى أهداف البحث أسير في دراسة الأحاديث على قواعد المحدثين وهي ما يلي:

أ- جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته

ب- دراسة إسناد الحديث أو الأثر وفق قوعد علم الجرح والتعديل

ج- تطبيق منهج المحدثين في الحكم على الحديث والأثر

الفصل السادس : منهج البحث

١. نوع البحث

أما منهج البحث من حيث النوع فيعتبر بحثا مكتبيا بمطالعة الكتب المتعلقة بموضوع البحث. ومنهجي في جمع المعلومات هو المنهج الكيفي، حيث أجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من المصادر الآتية:

أ- المصادر الرئيسية وهي كتاب (المستدرك على الصحيحين: دار التأصيل) وكتب الأطراف وكتب السنة. سأستخدمها للتخريج وجمع الطرق

ب- المصادر الثانوية وهي كتب الرجال والتراجم وكتب الجرح والتعديل حيث أستخدمها للحكم على الأسانيد. والكتب في علم نقد متن الحديث للنظر إلى متون الأحاديث التي سأجمعها ثم للحكم عليها.

٢. منهج تحليل البحث

أما منهج تحليل البحث الذي سأسير عليه هو المنهج الوصفي

٣. منهج عرض البحث

هو كما يلي:

المنهج الذي سأستخدمه—بمشيئة الله تعالى- في التخريج وهي:

١. أجمع المرويات والطرق ،وأرتب المصادر الكتب الستّة على الترتيب المشهور، وما عداها فعلى وفيات مؤلفيها.

٢. أرسم شجرة الإسناد للحديث أو الأثر.

٣. أدرس إسنادَ الحديث والأثر إلى محل الالتقاء ثم أجري المقارنة بين الرواة المختلفين لمعرفة الرواية الراجحة على طريقة المحدثين، وإذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو فقط، وربما أذكر طرقه واختلاف الرواة فيه إذا اقتضي المقام ذلك

٤. إذا كان الراوي متفقا على توثيقه أو تضعيفه فإني أذكر من ترجمته ما يميزه من ذكر اسمه كاملا، وكنيته، ولقبه، وحاله، معتمدا في ذكر هذه البينات على قول الحافظ ابن حجر في التقريب، إن كان مترجما فيه.

٥. إذا كان الراوي مختلفًا في الحكم عليه، فأنقل فيه من أقوال أهل الجرح والتعديل ما يتبيَّن به حاله .مثلا إذا كان الراوي مختلفا في توثقيه وتضعيفه وأقوال أهل الجرح والتعديل مختلفا في حكم على الراوي فأنقل قول الأكثر وإلا الوسط من كلام المنقول (والله أعلم)

٦. أعتني بذكر كل من حكم على الحديث من أئمة هذا الفن.

٧. أعزو الايات إلى مواضعها في المصحف الكريم مع كتابتها بالرسم العثماني؛ بذكر اسم السورةِ ورقمِ الاية.

٨. أبذل الوسع في كتابة البحث على قواعد الإملاء العربي، ملتزما بعلامات الترقيم.

٩. أترجم عند الحاجة للأعلام غير المشهورين.

١. أضبط المشكل من الأسماء والأنساب بالشكل، وبالحروف عند الحاجة لذلك.

٢. بيان معاني الغريب، والغامض من المصطلحات العلمية.

٣. أعرف بالبلدان والأماكن غير المشهورة تعريفًا موجزًا.

٤. أذيل البحث بفهارس علمية على النحو المبيّن في الخِطّة.

الفصل السابع : خطة البحث

تضمنت خطة البحث على أربعة أبواب ، منها

الباب الأول : المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

الفصل الثاني: أهداف البحث

الفصل الثالث: الدرسات السابقة

الفصل الرابع: الإطار النظري

الفصل الخامس: منهج البحث

الفصل السادس: خطة البحث

الباب الثاني: التعريف بالإمام الحاكم و كتابه " المستدرك على الصحيحين

و فيه فصلان:

الفصل الأول : التعريف بالإمام الحاكم ، وفيه سبعة مباحث :

البحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته

البحث الثاني : مولده ووفاته

البحث الثالث: نشأته ورحلته العلمية

المبحث الرابع: مذهبه

المبحث الخامس: مؤلفاته

المبحث السادس: شيوخه وتلاميذه

المبحث السابع: ثناء العلماء عليه

الفصل الثاني : التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم ، وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول: إسم الكتاب

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب

المبحث الثالث: منهج الحاكم في كتابه

المبحث الرابع: شروط الحاكم في كتابه

المبحث الخامس: آراء العلماء في كتابه

المبحث السادس: كيفية تساهل الحاكم في الاحاديث

الباب الثالث : تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم ، رقم (٨٤٢-٨٤٧) من كتاب الإمامة والصلاة الجماعة وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : رقم ٨٤٢ **(عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ، وَلْيَدْنُ مِنْهَا، لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ)** ، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الثاني : حديث ٨٤٣ : (**عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَلِّي فِي شَعَرِنَا وَلُحُفِنَا . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: شَكَّ أَبِي**) وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الثالث : رقم ٨٤٤ (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُجْزِئُ مِنَ السُّتْرَةِ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ، وَلَوْ بِدَقَّةِ شَعْرَةٍ**)، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الرابع : حديث ٨٤٥-٨٤٦ (حديث سبرة بن معبد **قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَسْتُرْ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ، وَلَوْ بِسَهْمٍ**) (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: استتروا في صلا تكم ولو بسهم) وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الخامس : رقم ٨٤٧ (عن أبي هريرة رضي الله عنه **عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: الْأَبْعَدُ فَالْأَبْعَدُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَعْظَمُ أَجْرًا**) ، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الباب الرابع : الخاتمة

وتشتمل فيما يلي :

١. النتائج

٢. التوصية

٣. الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأثار

٤- فهرس الكلمات الغربية

٥- فهرس الأعلام

٦- فهرس المصادر والمراجع

٧- الموضوعات